تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخابات محافظي المحافظات ومديري المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية . .

المؤتمر الشعبي العام

المشاريع والانجازات للشعب والوطن

فرقاء «المشترك».. لماذا يكرهون حديث التنمية؟!

المشار يع التنموية للشعب بكامله دون تمييز بين الانتماءات الحزبية أو السياسية.. والانجازات الخدمية على الأرض هي لمصلحة الجماهير والوطن أولاً وأخيراً.

فلماذا ينزعج البعض من التزام السلطة التنفيذية بواجباتها ومسئولياتها الدستورية والقانونية؟ ولماذا صارت التنمية ومشاريعها تثير المعارضة، وتجعلها تشن حملات مسعورة ضد الحكومة والمسئولين عن إدارة الشأن التنموي في المؤسسات المختلفة لماذا يكرهون حديث التنمية؟!

أثار النزول الميداني لعدد من مسئولي الدولة والسلطة التنفيذية.. سخط وغضب ذلك التكتل «المشترك» مدعين أنه في اطار الحملة الدعائية.

عدد من المختصين والأكاديميين يفندون خطاب المزايدات والاتهامات المحمومة مؤكدين أن الزيارات في اطار المسئولية الوطنية المناطة بهم.

أحزاب المشترك اليوم تصب جام غضبها على المشاريع التنموية والانجازات الخدمية التي تدشن وتفتتح في عموم محافظات الجمهورية.. فكيف ولماذا تتبنى هذا النوع من الخطاب الكيدي والطعن في صلاحيات وسلطات الهيئات والمؤسسات التنفيذية.

بليغ الحطابي

■ في البداية يؤكد الدكتور محمد القطيبي-الاستاذ المساعد بجامعة إب- أن افتتاح المشاريع في عدد من المحافظات يأتي في نطاق المسئولية الوطنية لأجهزة السلطة التنفيذية والمسئولين في الحكومة.. وكون هذه المناطق لاتزال في حاجة كبيرة الى الكثير من الاحتياجات والمطالب التنموية التي تعود بالنفع الكبير عليهم وعلى مديرياتهم وتنفيذاً للخطط والبرامج الاقتصادية المعتمدة في الميزانيات العامة للدولة والخطط الخمسية للتنمية والبرنامج الاستثماري لتلك المناطق والمحافظات والتي تهدف في مجملها الى تحسين وضع المواطن وتحقيق كل مقومات الاستقرار الاقتصادي والحياتي والمعيشي.

ويضيف: فمعركتنا اليوم هي معركة البناء والتنمية، التي دعا إليها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وليس كما تدعي أحزاب «المشترك» وتروج له من كلام وافتراءات وأباطيل على الدولة والحكومة.

واعتبر القطيبي تلك الحملة التي تشنها قيادات وصحف المشترك على مسئولي الحكومة تنطوي على الخداع والتضليل الذي تمارسه تلك الأحزاب تجاه الرأي العام وفي محاولات بائسة لتضليله.

د. محمد القطيبي:
تدشين المشاريع التنموية جزء من المسئولية الوطنية للسلطة التنفيذية.. وأثرها مباشر في معيشة السكان

برامج ومسئوليات

● أنشطة وفعاليات افتتاح ووضع حجر الأساس للمشاريع والانجازات العملاقة التي شهدها ويشهدها وطننا الحبيب -بحسب محمد ناصر العامري نائب محافظ البيضاء- تأتي في اطار المسئولية الوطنية للدولة وقيادتها واتجاهات الخطط والبرامج.. إلاّ أنه وللأسف الشديد اعتادت صحف المشترك على مثل هذا الكلام اللامسئول وهي تطبق المثل القائل «الطبع غلب التطبع».

لمصلحة المجتمع

فيما يعتبر الدكتور ناصر باعوم أمين المجلس المحلي بمحافظة شبوة - أن مثل هذا الكلام من قيادات وصحف المعارضة «المشترك» شيء طبيعي كوننا في بلد ديمقراطي أتيحت فيه حرية الصحافة والتعبير والرأي.. إلاّ أنه في نفس الوقت يستغرب لذلك الهجوم، الذي ينطوي على الشائعات والأكاذيب والدعاوى الباطلة الذي تمارسه أحزاب «المشترك».. فالمفروض -كما يقول- أنهم يكونون سعداء لأن تلك المشاريع لا تخدم أعضاء المؤتمر فحسب وإنما تخدم كافة شرائح المجتمع في تلك المحافظة وتلك المديرية.

كما ينبغي أن تكون عاملاً محفزاً لانجاز أكبر وبما يلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم أو انتماءاتهم الحزبية.

مؤكداً أن هذه الاستراتيجية لا تستثني أحد دون آخر.. مشيراً الى أنه ليس لدى هذه الأحزاب ما تقوله لذا فهي تلجأ الى مثل هذه الأساليب.

معتبراً أن المفلس دائماً ليس له إلاّ التجني بأخطاء الآخرين.

تجهيل متعمد

● ويؤكد الدكتور محمد القطيبي أنه لابد من زيادة معدل النمو الاقتصادي والذي لا يأتي إلاّ من خلال اقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية وأيضاً الخدمية المختلفة في جميع القطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي.. وبالتالي ينعكس ذلك على زيادة معدل دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي للمواطن خاصة وأن المرحلة السابقة في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي كان هدفها الوصول الى الاستقرار الاقتصادي وهو ما نجحت فيه الحكومة من خلال الموشرات الاقتصادية مثل التغلب على مشكلة التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية وتحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف للريال اليمني ومعالجة مشكلة الدين الخارجي من خلال مفاوضات نادي باريس، وتنامي تدفق الأموال الأجنبية الاستثمارية لليمن اضافة الى تحقيق احتياطي كبير من العملات الصعبة وصل عام ٢٠٠٥م، الى ٦ مليارات دولار.. وبالتالي استعادة الثقة والاطمئنان للاقتصاد اليمني ومستقبله محلياً وخارجياً واكسابه احترام وتقدير الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.

ولكل هذه الاجراءات بحسب الدكتور القطيبي التي اتبعتها الحكومة هدفت الى استعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لليمن.

● ويتفق معه الدكتور محمد أحمد العبادي -أستاذ الاقتصاد جامعة عدن- أن كل تلك الانجازات لا يستطيع أن ينكرها أحد والتي حققت نقلة نوعية ارتقت باليمن الى مصاف الدول المتقدمة.

مضيفاً أن صحف المعارضة «المشترك» للأسف تحاول أن تصور كل تلك الانجازات بغير ما هي عليه الآن من السفه والجحود والنكران.

ضف الى ذلك تجهيل الشعب وخداعه وهذا باعتقاد العبادي، لا يخدم الوطن.. فتحاول استغلال الأجواء الديمقراطية وحرية التعبير بأساليب غير سوية جاحدة.

مؤكداً أنها بذلك لا تمتلك أدنى أدوات المعارضة الحقيقية لأنها في الأصل لا تمتلك قاعدة شعبية.

د. محمد العبادي:
صحف المعارضة تتحاول تجهيل الناس وتصور الإنجازات بعكس ما هي عليه

لماذا ينزعجون

● بينما يؤكد الدكتور حسين باسلامه -استاذ علوم سياسية جامعة عدن- أن اعلام «المشترك» ليس لديه أولاً قضايا رئيسية يعتمد ويزايد عليها في اطار اللعبة الانتخابية لذلك فهو يعتمد على الخطاب الاعلامي «المضاد» الذي يفتقد للمسئولية والحصافة، ولا يقوم أيضاً على أسس علمية أو قاعدة منهجية تؤسس لإعلام جاد وهادف وصادق.. وبالتالي يفقد تأثيره من أصوات الناخبين عندما لا يحمل مضامين أقرتها قواعد وتقاليد العملية السياسية «الانتخابية».

مشيراً الى أن مثل هذه الحالة لا تساعد اطلاقاً على ترسيخ تقاليد اعلامية صحيحة يمكن لطرف من الأطراف الاعتماد عليها أو تصديقها.. الأمر الذي تؤكده صحف «المشترك» في انتهاج خطاب غير موضوعي وغير هادف في ادارة حملاتها الاعلامية الانتخابية.

ويضيف: كلما اقتربنا من قضايا وهموم الناس اقتربنا من متطلباتهم الضرورية التي تشكل قاعدة الانطلاق الاعلامية نحوهم.. كما أنها تقدمك للآخرين.

ويؤكد أن المعارضة أحست أنه كلما اقترب المؤتمر من معالجة وتبني قضايا وهموم الناس في مختلف أرجاء الوطن بعيداً عن الانتماءات الحزبية كلما أحست -أي أحزاب المشترك- أن ذلك ضدها.

ويتساءل باسلامه: لا ندري لماذا انزعجت هذه الأحزاب من مواصلة العملية التنموية والاقتصادية بانجاز المشاريع وغيرها.

مؤكداً أن ذلك الانجاز الذي عم ويعم كل أرجاء الوطن ليس سوى في اطار الاهتمام الحكومي والالتزامات التي تحتم على تلك القيادات الأيفاء بوعودها.. فليس من المعقول أن تتوقف الدولة التي تقوم على مجموعة من الخطط والبرامج والأسس لأجل الانتخابات أو لأجل المعارضة لا تنزعج من ذلك.

مهام في إطار المسئولية

● الى ذلك يرى الدكتور طارق المنصوب -استاذ العلوم السياسية جامعة إب- أن دعاوى وشائعات صحف احزاب المشترك تهدف الى تضليل الرأي العام اليمني وخداعه.. وقال إن مثل هذه الدعايات لم تعد تخفى على المواطن اليمني البسيط الذي أصبح يدرك مقاصدها.

مؤكداً أن نزول عدد من الوزراء الافتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشروعات التنموية والخدمية في عدد من المحافظات وتلمس هموم المواطنين واحتياجاتهم تعد من اولويات مهام الوزراء والحكومة الروتينية، مشيراً الى أنه ليس هناك ما يمنعهم من مواصلة اداء ذلك الدور وتلك المهمة في اطار الواجب والمسئولية الملقاة على عاتقهم.

وأضاف أن قانون الانتخابات لا يعتبر تلك الاعمال بما فيها مزاولة رئيس الجمهورية لمهام منصبه وتغطيتها اعلامياً، من اعمال الدعاية الانتخابية بل يعتبرها القانون من الاعمال والانشطة اليومية التي على وسائل الاعلام مواكبتها.

واعتبر المنصوب أن مثل تلك الدعاية السمجة تنطوي في اطار الدعايات المغرضة، التي تكمل بها احزاب المشترك جملة الافتراءات والاباطيل التي دشنت بها حملتها الانتخابية منذ وقت مبكر قبل موعدها، كما أنها -بحسب المنصوب- تضاف الى جملة الأكاذيب التي ألفناها في ظل الخواء الذي تعيشه تلك الاحزاب.. والتخبط الذي تعاني منه كلما قرب موعد الاستحقاق الانتخابي.

د. محمد العامري
النزول الميداني والاشراف على المنجزات يتم وفق تجاهلت البرامج التنموية للحكومة

د. حسين باسلامة:
لماذا تنزعج المعارضة من اداء الحكومة لواجباتها ؟

د. طارق المنصوب:
افتتاح المشاريع الخدمية من أولويات مهام الوزراء والمسئولين ولا علاقة لها بالتضليل المشترك